

مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء

تعد مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء موضوعًا هامًا في مجال التدقيق المالي والمحاسبي، حيث تسهم في تعزيز الثقة بين الأطراف المختلفة وتأكيد نزاهة القوائم والتقارير المالية. ومع تزايد حالات الغش والأخطاء التي تؤثر سلبيًا على الشركات والاقتصادات، تبرز أهمية فهم مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف هذه المخالفات وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs).

مفاهيم مختلفة

الاختلالات المعتبرة (Anomalie significative) - (misstatement significatif)

- En audit, une anomalie significative (ou *misstatement significatif*) désigne une erreur, une omission ou une fraude dans les états financiers qui est suffisamment importante pour influencer les décisions économiques des utilisateurs de ces états financiers.

Selon la **Norme internationale d'audit (ISA) 320**, une anomalie est considérée comme significative si, **seule ou cumulée avec d'autres**, elle est susceptible d'influencer les décisions économiques que les utilisateurs raisonnables prennent sur la base des états financiers.

Types d'anomalies

1. Anomalie résultant d'erreurs :

Mauvais calculs, omissions accidentelles, mauvaise application des principes comptables, etc.

2. Anomalie résultant de fraudes :

Manipulation volontaire des comptes, falsification des documents, dissimulation de transactions, etc.

- Le seuil de signification

Le **seuil de signification** (materiality threshold) est un niveau quantitatif (et parfois qualitatif) fixé par l'auditeur pour évaluer si une anomalie est significative. Il dépend de :

- La taille de l'entreprise (ex. : % du chiffre d'affaires ou du résultat net),
- La sensibilité de certaines informations pour les utilisateurs,
- Les exigences réglementaires.

- L'**assurance raisonnable** en audit est un niveau élevé d'assurance, mais non absolu, que l'auditeur obtient pour formuler son opinion sur les états financiers. Elle signifie que

l'auditeur a mis en œuvre des procédures suffisantes et appropriées pour réduire le risque d'anomalies significatives dans les états financiers à un niveau acceptablement faible. L'objectif de l'assurance raisonnable est de s'assurer que les états financiers, pris dans leur ensemble, ne contiennent pas d'anomalies significatives.

- الاختلالات المعتبرة - الاختلالات - الانحرافات

في مجال التدقيق، يُقصد بـ (الاختلال الجوهرية) أو (التحريف المهم) (أي خطأ أو حذف أو عملية احتيال (الغش) ضمن القوائم المالية يكون لها تأثير كبير بما يكفي للتأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو هذه القوائم.

حسب المعيار الدولي للتدقيق رقم 320 (ISA 320)، فإن الاختلال يُعد جوهرية إذا كان، بمفرده أو عند جمعه مع اختلالات أخرى، من المحتمل أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمون يعتمدون على القوائم المالية.

أنواع الاختلالات

إختلالات ناتجة عن أخطاء:

○ مثل الأخطاء في الحساب، السهو غير المقصود، التطبيق غير الصحيح للمعايير المحاسبية.

إختلالات ناتجة عن احتيال:

○ مثل التلاعب المتعمد بالأرقام، تزوير الوثائق، إخفاء المعاملات.

- مفهوم الأهمية النسبية (Materiality) - Seuil de Signification

الأهمية النسبية أو عتبة الأهمية هي حدّ رقمي (وأحياناً نوعي) يحدده المدقق لتحديد ما إذا كان الاختلال جوهرية. ويعتمد هذا الحد على عوامل منها:

- حجم المنشأة (مثل نسبة مئوية من صافي الربح أو الإيرادات)،
- حساسية وأهمية المعلومات للمستخدمين،
- المتطلبات القانونية أو التنظيمية.

- مفهوم "التأكيد المعقول":

التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس تأكيداً مطلقاً، بأن القوائم المالية في مجموعها ككل خالية من الاختلالات الجوهرية. يعني هذا أن المدقق قد قام بتطبيق إجراءات تدقيق كافية ومناسبة لتقليل مخاطر وجود إختلالات جوهرية في القوائم المالية إلى مستوى مقبول منخفض.

يرجع السبب في عدم إمكانية الحصول على تأكيد مطلق إلى القيود المتأصلة في عملية التدقيق، مثل: طبيعة عملية التدقيق، ومحدودية نظام الرقابة الداخلية، وطبيعة الأدلة المقنعة، والغش المتعمد.

- مفهوم الغش والأخطاء والمسؤولية الأولية عنهما:

- **الغش (Fraud):** يعرف الغش بأنه فعل متعمد من قبل فرد أو أكثر من المسؤولين عن الحوكمة أو الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، بهدف الحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية. يتضمن الغش عادةً تحريفات متعمدة في القوائم المالية أو اختلاسًا للأصول. يتميز الغش بعنصر التعمد والقصد في تضليل الأطراف المعنية.
- **الأخطاء (Errors):** هي تحريفات غير مقصودة في القوائم المالية، يمكن أن تنشأ عن أخطاء في جمع أو معالجة البيانات، أو أخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية، أو إغفال معلومات جوهرية قد تكون ناتجة عن الإهمال أو سوء الفهم أو نقص الخبرة. تفتقر الأخطاء إلى عنصر التعمد.
- **المسؤولية الأولية عن منع واكتشاف الغش والأخطاء:** تقع المسؤولية الأولية عن تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام رقابة داخلية فعال يمنع ويكتشف الغش والأخطاء على عاتق الإدارة، تحت إشراف المسؤولين عن الحوكمة (مثل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق). يجب على الإدارة وضع سياسات وإجراءات واضحة، وتوفير بيئة رقابية نزيهة، وتعزيز الوعي بأهمية النزاهة والمساءلة.

المسؤولية العامة للمدقق الخارجي فيما يتعلق بالغش والأخطاء

تشير المعايير الدولية، وخاصة ISA 200 ، إلى أن الهدف الأساسي للمدقق هو الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية بمجملها لا تحتوي على تحريفات جوهرية، سواء كانت نتيجة غش أو خطأ. ومع ذلك، فإن المعايير لا تضع على عاتق المدقق مسؤولية مطلقة في اكتشاف جميع حالات الغش، بل تتوقع منه بذل عناية مهنية كافية.

معييار ISA 200 الأهداف العامة للمدقق : يحدد هذا المعيار الهدف العام للمدقق وهو الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الاختلالات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الأخطاء.

معييار ISA 240 مسؤولية المدقق فيما يتعلق بالغش : هذا المعيار يركز على مسؤولية المدقق في اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية، وينص على:

- ضرورة فهم بيئة العمل وتقييم مخاطر الغش.
- تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للكشف عن المؤشرات التي قد تدل على وجود غش.
- توثيق نتائج التحقيقات والإبلاغ عنها للجهات المعنية.

معييار ISA 315 تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية: يوفر هذا المعيار إرشادات لتحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بالأخطاء والغش في القوائم المالية، من خلال:

- فهم نظام الرقابة الداخلية.
- تحديد نقاط الضعف التي قد تؤدي إلى وقوع أخطاء أو غش.

معييار ISA 450 تقييم الاختلالات المحددة أثناء التدقيق : يتطلب هذا المعيار من المدقق تقييم تأثير الاختلالات المحددة، بما في ذلك تلك الناتجة عن الغش أو الأخطاء، على القوائم المالية.

أدوات وأساليب الكشف عن الغش والأخطاء

تشمل الوسائل التي يلجأ إليها المدقق ما يلي:

1. التحليل المالي ونسب الأداء.
2. الفحص المفاجئ لبعض العمليات.
3. الاستفسارات من الموظفين والمقابلات المباشرة.
4. مراجعة السياسات الرقابية الداخلية.
5. استخدام برامج التحليل الإلكتروني للبيانات.

التحديات التي تواجه المدقق في اكتشاف الغش

1. تعقيد أساليب الاحتيال وتطورها.
2. الاعتماد على المعلومات التي تقدمها الإدارة.
3. محدودية الوقت والموارد المتاحة لعملية التدقيق.
4. احتمال وجود تواطؤ داخلي يعوق اكتشاف الغش.

الآثار القانونية والمهنية في حال عدم اكتشاف الغش

قد يتعرض المدقق للمساءلة القانونية إذا ثبت تقصيره في أداء واجباته المهنية. كما يمكن أن تتأثر سمعته المهنية بشكل سلبي، خاصة في الحالات التي يؤدي فيها الغش غير المكتشف إلى انهيار مالي أو إفلاس المؤسسة.

دراسة موجزة لمعيار التدقيق 240

معيار التدقيق الدولي 240 (ISA 240)، وعنوانه "مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في تدقيق القوائم المالية"، هو معيار أساسي يحدد مسؤوليات المدقق الخارجي فيما يتعلق بالاحتيال في سياق تدقيق القوائم (البيانات) المالية.

1 الأهداف :

- تحديد مسؤوليات المدقق في تحديد وتقييم مخاطر الاختلالات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال في القوائم المالية.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بشأن مخاطر الاختلالات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال، من خلال تصميم وتنفيذ استجابات مناسبة لتلك المخاطر.
- الاستجابة بشكل مناسب للاحتيال أو الاحتيال المشتبه به الذي يتم تحديده أثناء التدقيق.

2تعريف الاحتيال:

- يميز المعيار بين الاحتيال والخطأ.
- يعرف الاحتيال بأنه فعل متعمد من قبل فرد أو أكثر من المسؤولين عن الحوكمة أو الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، باستخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية.
- يحدد نوعين من الاحتيال ذي الصلة بالمدقق :

- تحريفات ناتجة عن إعداد تقارير مالية احتيالية: تحريفات متعمدة أو حذف مبالغ أو إفصاحات في القوائم المالية بهدف خداع مستخدميها.
- تحريفات ناتجة عن اختلاس الأصول: سرقة أصول المنشأة، وغالبًا ما تكون مصحوبة بسجلات أو مستندات كاذبة أو مضللة لإخفاء الاختلاس.

3. مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة:

- يؤكد المعيار على أن المسؤولية الأساسية عن منع واكتشاف الاحتيال تقع على عاتق الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة في المنشأة.
- يشدد على أهمية قيام الإدارة بإنشاء والحفاظ على نظام رقابة داخلية فعال.

4. مسؤولية المدقق:

- يوضح المعيار أن مسؤولية المدقق هي الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الاختلالات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.
- يؤكد على أن المدقق يجب أن يحافظ على موقف الشك المهني طوال عملية التدقيق، مع الاعتراف بإمكانية وجود اختلالات جوهرية ناتجة عن الاحتيال.
- يقر المعيار بأن الاحتيال قد يكون من الصعب اكتشافه بسبب طبيعته المتعمدة، خاصة إذا كان مصحوبًا بالتواطؤ أو التزوير.

5. إجراءات تقييم مخاطر الاحتيال:

- يتطلب المعيار من المدقق تنفيذ إجراءات لتقييم مخاطر الاختلالات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى التأكيدات. تشمل هذه الإجراءات :
 - مناقشة فريق التدقيق :إجراء مناقشة بين أعضاء فريق التدقيق حول مدى احتمالية حدوث احتيال وكيف يمكن أن يحدث.
 - الاستفسارات من الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة وغيرهم :طرح أسئلة حول تقييمهم لمخاطر الاحتيال، وعملياتهم لمنع واكتشاف الاحتيال، وأي حالات احتيال فعلية أو مشتبه بها.
 - إجراءات تحليلية :تطبيق إجراءات تحليلية للمساعدة في تحديد المعاملات أو الأحداث غير العادية التي قد تشير إلى وجود احتيال.
 - النظر في عوامل خطر الاحتيال :تحديد الظروف أو الأحداث التي تزيد من احتمالية حدوث الاحتيال (مثل الحوافز والضغط والفرص والمواقف).

6. الاستجابات لمخاطر الاحتيال المقدرة:

- يتطلب المعيار من المدقق تصميم وتنفيذ استجابات شاملة لمخاطر الاختلالات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال المقدرة. قد تشمل هذه الاستجابات :
 - تعديل الطبيعة والتوقيت ومدى إجراءات التدقيق.
 - دمج عناصر عدم القدرة على التنبؤ في إجراءات التدقيق.
 - إجراء اختبارات جوهرية تعالج مخاطر محددة للاحتيال.
 - تعديل النهج العام للتدقيق.

7. تقييم أدلة التدقيق:

- يوجه المعيار المدقق في تقييم ما إذا كانت أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة للتوصل إلى استنتاجات بشأن مخاطر الاحتيال.
- يتطلب من المدقق أن يكون يقظًا للعلاقات غير المتوقعة أو غير العادية التي قد تشير إلى وجود احتيال.

8. التعامل مع الاحتيال المحدد أو المشتبه به:

- يحدد المعيار الإجراءات التي يجب على المدقق اتباعها إذا اكتشف احتيالاً أو اشتبه في حدوثه، بما في ذلك :
 - تقييم الآثار المحتملة على القوائم المالية.
 - مناقشة الأمر مع المستوى المناسب من الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة.
 - الحصول على مزيد من الأدلة لتحديد ما إذا كان الاحتيال قد حدث بالفعل وطبيعته وتأثيره.
 - النظر في التأثير على رأي المدقق وعلى استمرار مهمة التدقيق.
 - تحديد ما إذا كانت هناك مسؤولية للإبلاغ عن الاحتيال إلى أطراف خارجية (مثل الجهات الرقابية).

9. الإفصاحات والاتصالات:

- يتطلب المعيار من المدقق التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة بشأن آرائه حول مخاطر الاحتيال وكيفية تعامل الإدارة مع هذه المخاطر، بالإضافة إلى أي احتيال فعلي أو مشتبه به تم اكتشافه.
- يوجه المدقق بشأن الظروف التي قد يكون فيها من الضروري الإبلاغ عن الاحتيال إلى أطراف خارجية.

10. التوثيق - :يتطلب المعيار من المدقق توثيق الإجراءات التي تم تنفيذها لتقييم والاستجابة لمخاطر الاحتيال، والمخاطر المحددة للاحتيال، والاستجابات لتلك المخاطر، وأي مسائل مهمة تم مناقشتها مع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة.